اربع أوراق عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

حول السياسة الاميركية في المنطقة العربية

(بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٠)

د . غسان سلامة

تتغيّر الادارات في الولايات المتحدة ، فيمر الرؤساء ، ويذهب معهم وزراء خارجيتهم ، ومستشاروهم للأمن القومي ، والناطقون باسمهم ، وفي كل تحوّل في الأسماء ، والأشكال ، والنبرات ، تنظر شعوب للجديد الآتي ، تبحث في قسمات وجهه ، وأوجه من حملهم معه إلى واشنطن ، من ولايته البعيدة في تكساس ، أم جورجيا ، أم كاليفورنيا ، عن أسباب للأمل ، إن هي اعتقدت ، أن في واشنطن إمكانيات حل ممكن لبعض ما يصيبها . وفيما يخص العرب ، فقد أضاف عنصران مهمان من حدة ترقبهم لنتائج الانتخابات الاميركية : تدهور النفوذ البريطاني أولاً الذي دفع واشنطن إلى واجهة الاحداث الاقليمية (خصوصاً منذ ١٩٥٦) ، وأزمة حركة التحرر العربية بدءاً من أوائل الستينات ، التي دفعت بالبعض إلى بحث أكثر جدة عن الحلول في الخارج ومن الخارج .

تختلف الآراء طبعاً حول شرعية انتظار حل لقضايانا (وللصراع العربي - الاسرائيلي بادىء ذي بدء) من واشنطن ، فمن قائل أن المنتظر قد سمح لذاته أن ينزلق إلى وهم أدخلته فيه واشنطن ، كما في مسرحية بيكيت الشهيرة ، ينتظر غودو ثم يبقى ينتظر ويصبح الانتظار هدفاً لذاته ، لأنه ينسى تدريجيا ماذا ينتظر . ومن قائل ، على عكس ذلك ، أن هذه الادارة ام تلك ، « لأنها غريبة عن واشنطن » ، « لأن اليهود لم يصوتوا لها » ، « لأنها جمهورية » ، « بل لأنها ديمقراطية » ، « لأنها تمثل المصارف » ، « لأنها مرتبطة بصناعة الأسلحة » .. الخ سوف تقدم على إجراء تحويل أساسي في مجرى سياسة واشنطن العربية . وتقبع الاكثرية ، في مدرجات تتراوح بين هذين الحدين . غير أنه يصعب القول ، في كل الأحوال ، ، أن ليس هناك بين الرئيس وخلفه ، وبين كيسنجر وبرجنسكي ، بين فانس وهيغ .. تراكماً يصعب العودة عنه كتبني ريغان في واشنطن وبيريز في تل ابيب لمعاهدة كمب ديفيد .

لذا لا تفتقد الأوراق الأربعة التي أصدرتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية عن السياسة الأميركية في المنطقة إلى الجدة ، ولو أنها كتبت قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية الأخيرة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠ . وقد ساهم كل من الباحثين الأربعة ، بإضفاء أضواء جديدة على هذه السياسة ، من موقع مختلف . ومما

يزيدها جدة على الأرجح ، إرتباطها الوثيق بتحول سياسة كارتر الاقليمية بعد سقوط الشاه والتدخل السوفياتي في أفغانستان ، الذي كوّن خلال بعض من ١٩٧٩ و١٩٨٠ مرحلة إنتقالية ، تنحي الادارة الحالية في عدد من المجالات للاستفادة منها .

الأولى كتبها مروان بحيري عن (**النفط العربي والتهديدات الاميركية بالتدخل : ١٩٧٣ - ١٩٧٩** ، ٧١ صفحة) . تشكّل الورقة سرداً تأريخياً موثقاً بمتانة عن المرحلة المعنية بالبحث ، مع استعمال واسع وذكي للكتابات الاكاديمية والصحفية الأميركية عن الموضوع وذلك كله بايجاز شديد ، يصعب عليّ ايجازه . ومن الأمور المشار اليها بدقة ، وجود تقرير أميركي سابق لحرب ١٩٧٣ عن إتفاقية تمت بين العاهل السعودي والرئيس المصري حول استعمال سلاح النفط ، وأخذ الجزء الأكبر لادارة نيكسون تهديدات العرب بنسف آبارهم محمل الجد . ويرى الكاتب في استعمال النفط في الصراع مع إسرائيل محاولة عربية ناجحة نسبياً ، للربط بين مسألتين مختلفتين ، وهو الأمر الذي كانت الدول العظمى تعتقد انه من صلب صلاحياتها الخاصة حصراً .

لكن المسألة لم تتطور فعلياً إلا بعد استقالة نيكسون . إذ برزت أولاً تصريحات لكبار المسؤولين تهدد علناً بالتدخل العسكري ضد دول الأوبيك ، وأهمها على الاطلاق مقابلة هنري كيسنجر الشهيرة مع **بزنس ويك** في ١٩٧٥/١/١٣ . ثم ظهرت ، بعد التصريحات ، السيناريوهات وقد تبرّع بها روبرت تاكر في مقاله المعروف في **كومنتري** (عدد كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥) وإدوارد لوتفاك في **هاربرز** (عدد آذار/ مارس ١٩٧٥) وكلاهما من دعاة الحرب الباردة . كما يشير الكاتب إلى ردود الفعل النقدية التي اثارتها هذه المواقف إن لأسباب عملية (مثل ارنودي بورشغريف في **نيوزويك**) أو لأسباب سياسية - اخلاقية ، غير ان المصدر الأساسي لفهم حقيقة النقاش الذي طغى سنة ١٩٧٥ هو ولا شك الدراسة التي أعدها آنذاك كولينز ومارك لمصلحة الكونغرس الأميركي والتي نشرت في آب/ أغسطس ١٩٧٥ تحت عنوان : « آبار النفط كأهداف عسكرية : دراسة جدوى » ومن نتائج الدراسة المهمة تخفيف التفاؤل الذي غلب على انصار اسرائيل ودعاة الحرب الباردة ، حول امكانيات نجاح عملية عسكرية أميركية في الخليج . فالهدف ليس سهلاً تحقيقه ، لأنه خماسي الجوانب : « السيطرة على المنشآت النفطية سالمة ، تأمين عملها لأسابيع ، لأشهر ، لسنوات ، إعادة تشغيل ما طرأ عليها من عطل ، تشغيل كامل المنشآت دون أية معونة من لدن مالكها ، تأمين انتقال سلمي للصادرات النفطية وللمعدات المستوردة » . لذا يمكن فهم فشل الحملة التدخلية المتعددة المصادر والتي قال السناتور ماكغفرن عن قادتها : « أولئك الذين يدعون اليوم للتدخل في الخليج ، هم الذين كانوا يؤكدون لنا ، لسنوات خلت ، سهولة السيطرة على فيتنام » .

معظمنا (كان) يعتقد أن كارتر لم يعالج الموضوع إلا في الجزء الثاني من ولايته، بعد هزة طهران فهزة كابول . ويحسن بحيري بتذكيرنا بالأمر الرئاسي بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٥ ، أي أشهر بعد تولي كارتر مسؤولياته ، بتهيئة قوة ضاربة للتدخل السريع في الخليج . لم يكن توقف الحملة الكلامية في صيف ١٩٧٦ إذن إلا هدنة . في الواقع (وفي السر) ، كان الأمر مختلفاً . هنا يعتمد البحث على كتاب كابلان وبلكمان (**قوة بدون حرب : القوى المسلحة الاميركية كأداة سياسية**) لاعطاء صورة عن تعقيد وسائل التدخل (أو التهديد به) وعلى كتاب أوبريان (**التدخل العسكري الاميركي : القانون والأخلاقية**) للتذكير ببدء الحملة

الواسعة نحو مزيد من التدخل ، ونحو تعد لعقدة فيتنام القريبة الذكرى . بعدها تسقط ايران ومعها « مبدأ نيكسون » القاضي بدعم الأصدقاء وتسليحهم عوضاً عن التدخل الأميركي المباشر . وكمؤشر على التحول الناتج في الفكر الاستراتيجي الأميركي ، يفرد بحيري مجالاً واسعاً لعرض مقابلة كيسنجر الشهيرة مع **الا كونوميست** البريطانية في مطلع ١٩٧٩ ، والتي يدعو فيها للتدخل المباشر ، وهو الذي كان ، إلى حد كبير ، وراء مبدأ نيكسون . لكن السعودية والأردن ليسا بالضرورة موافقين على هذا التوجه الجديد ، مما يجعل تنفيذه صعباً ، وقد تعقدت الأمور بسبب كمب ديفيد وقرارات قمة بغداد لكن السرد يتوقف قبل أفغانستان وقبل التعبير عن « مبدأ كارتر » في خطاب الرئيس المعروف عن حال الاتحاد ، وقد ألقي أمام الكونغرس في مطلع ١٩٨٠ .

من هنا يمكن اعتبار ورقة **الياس شوفاني** (**اسرائيل و « مشروع كارتر »** ، ٥٦ صفحة) مكمّلة للسابقة لأنها تنطلق تاريخياً من حيث توقفت الأولى ، ولأنها من ناحية اخرى ، تضيف إليها البعد الاسرائيلي . ولكنها مكمّلة (ومتعدّية) خصوصاً في المنهج ، إذ أنها تضيف إلى السرد ، المعالجة الساخنة من موقع ليس اكاديمياً فحسب بل هو أيضاً سياسي .

يرى شوفاني « إن المنافسة بين القاهرة واسرائيل على ميراث نظام الشاه لعبت دوراً كبيراً في عرقلة انجاز المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية » ، لكنها تمت ولو أنها أفضت لاحقاً إلى خلاف جديد ، طرفاه الأساسيان هذه المرة واشنطن وتل أبيب. ويؤكد شوفاني (في أيلول ١٩٨٠) « إن أسباب الخلاف الناشب بين حكومة بيغن وإدارة كارتر أعمق مما يبدو على السطح » ، ولا شك أن لذلك ، إن كان صحيحاً ، دور في تمنع عدد كبير من الاميركيين اليهود من التصويت للرئيس السابق . أما ماهية الخلاف فهي تحديداً « مبدأ كارتر » الذي لا يتوانى شوفاني عن اعتباره (مع قدر من المبالغة) « يوازي المشاريع الامبريالية الكبرى التي طرحت في الشرق الأوسط في الحربين العالميتين » . أما الخلاف فسببه من هذا المنظور « إن مشروع كارتر يتطلب من الائتلاف الحاكم في إسرائيل ، بزعامة بيغن ، قراراً حاسماً في مسألة يعتبرها مصيرية ، ليس أنه لا يرغب فيه فحسب ، بل إنه عاجز عن اتخاذه أيضاً » ، هذه المسألة هي قضية فلسطين .

يرى شوفاني كنه مشروع (أو مبدأ) كارتر في وضعه أمن الخليج في المستوى الأول من الاهتمامات ، وإعادة ترتيب أولويات واشنطن في المنطقة على هذا الأساس . هذا يعني أنه على إسرائيل تطويع أهدافها الذاتية ليتلاءم مع هذا التحول ، الذي يعني ضمناً تقليلاً فعلياً من دورها لكن إسرائيل ، برأي الكاتب ، مشروع دولة قومية لم يستكمل بعد . وعليه ، فإنها لا تستطيع اتخاذ قرارات حاسمة ، تمس مسائل جوهرية على الصعيد القومي ، قبل استكمال بنائها الذاتي ، أو تكوين إجماع شعبي على القبول بالكيان المنقوص ، من زاوية نظر الأيديولوجية الصهيونية الراهنة ـ أي الانكفاء عن تلك الأيديولوجية . ويلحظ شوفاني تحولاً جذرياً في علاقة إسرائيل بيهود الشتات يلخصه كالتالي : « بينما كان الهدف تجميع أكثرية يهود العالم في « الدولة اليهودية » لتبسط هذه حمايتها على الأقلية المتبقية في الخارج ، فإن الذي حدث هو العكس تماماً ، إذ ظلت الأكثرية في الخارج وهي التي تعمل لتوفير الحماية للأقلية التي هاجرت واستوطنت في فلسطين » .

زد على ذلك نمو تناقض بين مبدأين مختلفين . الأول هو تكامل الأرض في المشروع الصهيوني الأول والثاني وحدانية « الشعب اليهودي » على تلك الأرض . بمواجهة الضغوط الحالية ، الأميركية خصيصاً ، على إسرائيل أن تختار بينهما ، « فالقرار الاسرائيلي ، مهما يكن ، لن يستطيع الجمع بين خدمة المبدأين معاً ... فإن جاء القرار يقضي بالتمسك بمبدأ تكامل الأرض ، فإنه يعني

بالضرورة التنازل عن وحدانية الشعب » . بكلام آخر ، لا تستطيع الصهيونية السيطرة على فلسطين دون استيعاب الفلسطينيين . إلى أي من الحلين تتجه اسرائيل ؟ يقول شوفاني أن « واقع الحال في إسرائيل اليوم أن هناك انقساماً على المستويين ، المؤسسي والشعبي ، حول مسألة تقديم أحد المبدأين على الآخر ، وهو انقسام يكاد يكون متكافئاً » . ويضيف الكاتب أنه في كل مرة شعرت فيه الحكومة الاسرائيلية ، بفعل الضغوط الخارجية ، بضرورة الاختيار فإنها كانت تفضّل الخلاف مع واشنطن على الانقسام الداخلي .

من هنا نتيجتان . الأولى أن مشروع كارتر بحاجة إلى تسوية ما للصراع العربي الاسرائيلي في جوهره الفلسطيني والثانية أن اسرائيل ليست مهيأة لهذه التسوية . هل هناك من مخرج ؟ يتخلّى شوفاني عن خصوصيات مشروع كارتر ليؤكد بأن هناك مشروعاً أميركياً للتسوية على المائدة منذ ١٩٧٣ وأن إسرائيل سعت باستمرار للتملص من تنفيذه في شقه الفلسطيني واقترحت بدائل له يسمّيها الكاتب « محطات » مثل مشروع بيغن للحكم الذاتي الاداري ومشروع حزب العمل لحل وسط إقليمي ومشروع آلون التوفيقي بينهما . لكن « هذه المشاريع هي جميعاً مشاريع مرحلية وليست بأي حال ، على الأقل من زاوية نظر أصحابها ، شاملة ونهائية . وكل واحد من هؤلاء رأى في مشروعه « محطة » لا أكثر على طريق استكمال بناء الكيان الاستيطاني وفقاً للأهداف الصهيونية . والقاسم المشترك لجميع هذه المشاريع التسووية الاسرائيلية ، كونها تبحث عن أنجع السبل لقطع الطريق على قيام دولة فلسطينية ، إلى الغرب من نهر الأردن ، يحول دون استكمال المشروع الصهيوني الخاص مستقبلاً » .

معاهدة كمب ديفيد أعقبها التدخل السوفياتي في أفغانستان ومزيد من التركيز الأميركي على الخليج . يرى شوفاني أن إسرائيل « بعد الانجاز الضخم الذي حققته في مصر ، وجدت نفسها في منافسة قوية مع نظام السادات على موقعها في الاستراتيجية الأميركية إزاء المنطقة .. كما أن القلق بدأ يساور القيادة الاسرائيلية ويتزايد ، عندما اكتشفت هذه أن مخطط واشنطن لانتشار قواتها في المنطقة ، يستثني إسرائيل وأن كلامها عن هذا المخطط مع الأطراف المحلية لا يجيء على ذكر اسرائيل » . هذا القلق ، مصدره الأساسي مصر . فإسرائيل تخشى « من أن تتحول مصر مع الزمن إلى منافس لها على موقعها المتميز في واشنطن ، كما تساورها هموم من امتلاك الجيش المصري لأسلحة أميركية جديدة ومتطورة ومن اكتسابه خبرات قتالية متقدمة نتيجة التدريبات المشتركة التي يجريها مع الوحدات الأميركية المقيمة في مصر » .

ليست ورقة **كميل منصور (إسرائيل في الاستراتيجية الأميركية في الثمانينات** ، ٤٠ ص) بعيدة عن هذه الاهتمامات ، ولكنها تتناولها بشكل مختلف ، أكثر جدة ، برأينا ، في الشكل منه في المضمون . ينتقد منصور عدداً من التحليلات السائدة حول العلاقة الأميركية ، الاسرائيلية ولكنه لا يقدم بدوره إلا تلميحات سريعة عن وضع المنطقة في المرحلة الراهنة . لكن الدراسة تصبح مفيدة جداً عندما يطرح الباحث تطورات محددة حول الأهداف الأميركية في المنطقة منذ ١٩٧٣ ، محاولاً التساؤل عن دور إسرائيل في التوصل إلى كل منها . هذه الأهداف هي برأيه التالية : الحؤول دون تجدد الحرب ، إضعاف النفوذ السوفياتي ، إفساد الترابط بين النفط والصراع ، المحافظة على الوضع القائم في الأردن ولبنان ، بقاء إسرائيل كرصيد إستراتيجي . من تحليله يصل الباحث إلى القناعة التالية : « إن الجهود الأميركية في سبيل التسوية مؤشر إلى فشل فكرة إسرائيل كرصيد إستراتيجي وحيد للولايات المتحدة في المنطقة » .

بعدها يتناول الباحث الفترة الجديدة التي افتتحتها كل من الثورة الايرانية ومعاهدة كمب ديفيد . يرى منصور أن الاستعداد الأميركي للتدخل العسكري قد شكل مع المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية حجري الأساس لنظام

أمني أميركي جديد . هنا يتفق منصور مع شوفاني على أن هناك تصور شامل متكامل للمنطقة عبّر عنه « مبدأ كارتر » أصدق تعبير . بكلمة أخرى نحن اليوم موضوع إستراتيجية أميركية جديدة ، برأي هذين الباحثين ، ولو أن شوفاني يذهب إلى حد إسباغ مستوى متقدم من الخطورة على هذه الاستراتيجية فيقارنها بالمشاريع الاستعمارية الكبرى . يتفق منصور مع شوفاني أيضاً بأن هذه الاستراتيجية تطرح على بساط البحث دور إسرائيل في تنفيذها ، وبأن إعادة النظر هذه تلقي بالظلال على صلابة العلاقة الأميركية ـ الاسرائيلية .

غير أن شوفاني يذهب بالتحليل وجهة التناقض الداخلي الأساسي في إسرائيل ، وهو تناقض يمكن تسميته بالأيديولوجي ، طالما أنه يفترض الاختيار بين صلابة الهوية وحجم الأرض ، بينما يختار منصور الاستقراء على المستوى الشامل ، دون تحديد هرم أولويات بين العناصر المختلفة . فسمات المرحلة الجديدة بالنسبة لموقع إسرائيل في الاستراتيجية الأميركية هي برأيه : ازدياد نوعي في طاقة إسرائيل الردعية في المشرق العربي ، تقلص احتمالات إعتبار إسرائيل رصيداً إستراتيجياً في الخليج ، اشتداد القيود الاسرائيلية الداخلية على التدخل ، بعيداً عن الحدود ، عندما يصعب تبرير هذا التدخل بأنه دفاع عن وجود اسرائيل وأمنها ، ازدياد مؤشرات التبعية الاسرائيلية إلى حد أصبحت اسرائيل فيه هي المطالب المستمر بالضمانات الأميركية .

لكن هذا التحليل الساكن ما يلبث أن يتحرك بفعل الدينامية السياسية الفاعلة ، وهذا ما كان القارىء يفتقده حتى الآن فيقول الباحث : « مهما يكن الأسلوب الأميركي في مسار التسوية في الثمانينات ، فإن بذور الخلاف الأميركي ـ الاسرائيلي موجودة ، إذا (وفقط اذا) ضغطت التركيبة العربية (يقصد النظام العربي) بعوامل ضعفها وقوتها باتجاه اقناع أميركا بوجوب بذل الجهود الجدية في معالجة القضية الفلسطينية » . لكن القارىء يبقى متعطشاً لمزيد من التفصيل حول ماهية هذه الجهود ، كما حول حظوظها بالنجاح . خصوصاً وان الباحث في استنتاجاته النهائية يجزم « بأن لا شيء يهدد ، في المستقبل المنظور ، التحالف الاسرائيلي ـ الأميركي والالتزام الأميركي بقوة اسرائيل وتفوقها » . أليس هذا الجزم الواضح حداً قاسياً لقدرات العرب على « اقناع واشنطن » ؟

لكن دراسة منصور بالرغم من إمكانية الاختلاف مع عدد من العناصر الواردة فيها (بل بالرغم من التناقض بين بعض هذه العناصر نفسها) تبقى مفيدة من حيث أنها تشكل جهداً جاداً في سبيل صياغة نظرية حديثه للعلاقة المتميزة بين واشنطن وتل أبيب . هذا الجهد هو الذي يجعل القارىء ينسى بأن الباحث الذي رأى في نهاية ورقته « إن الواقع يحمل مؤشرات متناقضة ومعقدة ولا يسمح بإطلاق الأحكام القاطعة والتبسيطية » ، كان قد تعدّى بنفسه هذه القاعدة .

ورقة **مالكولم كر** بعنوان (**السياسة الأميركية في الشرق الأوسط : كيسنجر ، كارتر والمستقبل** ، ٣٢ صفحة) تختلف جوهرياً عن الثلاث السابقات . في هوية الكاتب أولاً ، فهو ليس كالثلاثة الآخرين عربياً ، ولا باحثاً في مؤسسة الدراسات الفلسطينية التي نشرت هذه الأوراق . هو من مواليد بيروت ، لكنه أميركي ، أستاذ في جامعة كاليفورينا ، وحالياً أستاذ زائر في الجامعة الأميركية بالقاهرة . لكنه ، قبل أي شيء آخر ، صاحب الكتاب الشهير ، الذي صدرت منه طبعات متتالية ، بعنوان **الحرب الباردة العربية** ، الذي درس فيه سياسة عبد الناصر العربية ، من وجهة نظر تثير النقاش الحاد ، نظراً لعدم تفهم الكاتب آنذاك (لانعدام القدرة أو لانعدام الرغبة أو لانعدام الاثنتين معاً والله أعلم)

لقوة دفع القومية العربية ، التي كانت ، الى جانب شخصية عبد الناصر الاستثنائية ، ركيزة أساسية في فهم مسار سياسة مصر العربية من ١٩٥٢ الى ١٩٧٠ .

غير أن ورقته الجديدة تبعث الأمل ، ولو الحذر ، بإمكانية تطور إيجابي في ذهن بعض الكتّاب الغربيين المهتمين بمنطقتنا . هذه الورقة تختلف أيضاً في زاوية النظر المختارة ، إذ هي تتركز على الأيديولوجية السياسية السائدة في واشنطن والتي يرى الكاتب أنها تنقسم إلى تيارين أساسيين ، يحمل كل منهما أكثر من تنويعة . هذان التياران هما برأيه أوضح اليوم أكثر من أي وقت مضى ذلك « إن ادارة الرئيس كارتر للأمور في الشرق الأوسط قد انتهت إلى مأزق » كما أنه « لا تتضمن السياسة الخارجية الأميركية موضوعاً أشد ارتباطاً بالسياسة الأميركية الداخلية من الصراع العربي ـ الاسرائيلي » .ويعترف كر « النقاش الحر والعقلاني لهذه المسألة يكاد يصبح مستحيلاً » .

يمكن تلخيص دراسة كر بالتالي : هناك أربع مسلّمات شديدة الانتشار في الكونغرس والصحافة كما في الرأي العام الأميركي ، بتشجيع من اسرائيل هي : إن اسرائيل رصيد أميركي مهم ، وأنه ينبغي تخطي طموحات الشعب الفلسطيني في البحث عن حل للصراع ، وأن المسألة الأساسية هي في أن العرب يرفضون وجود إسرائيل وان تسوية الصراع ليست أساسية في أي حال بالنظر إلى عدم قدرة العرب على فرضها . هذه « المسلّمات » ، حاول كارتر بايجاز تعديها في مطلع ولايته ، لكن هذه انتهت والرئيس الاميركي قد انزلق مجدداً إليها .

يرى كر أن كيسنجر ، في المرحلة الحديثة ، هو أفضل من عبّر عن التيار الأيديولوجي الأول وفحواه أن الصراع العربي الاسرائيلي هو صورة مصغرة عن الحرب الباردة. ويلخّص الباحث ما نشر من مذكرات كيسنجر بقوله ان ما يهم وزير الخارجية السابق من المنطقة هو مدى اقتراب كل من دولها من هذا أم ذاك من الجبارين . وإذا كان الأمر كذلك ، فمن الطبيعي أن تتحول أية أزمة محلية إلى امتحان لميزان القوى بين واشنطن وموسكو وقد قال كيسنجر حرفياً « كان هدفي توصيل الأمور إلى مأزق بحيث تصبح موسكو هي المطالبة بتسوية أو بحيث ، وهذا أفضل ، تقرر بعض الأنظمة العربية المعتدلة أن لا مجال للتقدم باتجاه حل إلا من خلال واشنطن » .

بالمقابل ، يركّز التيار الثاني على خصوصية الأزمات المحلية ، وعلى ارتباطها النسبي ، والضعيف جداً أحياناً ، بالصراع بين الجبارين . وهو يعتبر جورج بول ، أفضل مثال على هذا « التيار الاقليموي » . وبعكس التيار الأول يرى بول ومن معه أن الحل الأمثل يمر من خلال جهد أميركي ـ سوفياتي مشترك ، وبعد أن تحدد واشنطن أهدافها الذاتية بتوقفها عن تبني السياسة الاسرائيلية بشكل مطلق . ويقضي الحل الذي يقترحه ، بين أمور أخرى ، بانسحاب إسرائيل من كل الأراضي التي احتلتها سنة ١٩٦٧ ، بإقرار حق تقرير المصير للفلسطينيين ، وباعتراف العرب بالدولة العبرية قانونياً .

يوجز كر سياسة كارتر (١٩٧٧ ـ ١٩٨٠) بأنها انزلقت من تبني التيار الثاني ، إلى التيار الأول ، بكلمة اخرى ، عودة غير معترف بها علناً إلى القواعد التي كان كيسنجر قد وضعها ، في تخبّط مستمر بين خيارات وأولويات وسياسات مختلفة .

ماذا بعد كارتر ، ماذا عن المستقبل ؟ يقول الباحث إن الشرط الأول لنجاح السياسة الكيسنجرية ، هي في انطلاق السياسة الأميركية من موقع قوة في المنطقة . وهذا الموقع قد فقدته واشنطن ، خصوصاً منذ سقوط الشاه . أما مقترحات بول والاقليميين الآخرين فهي لم تعد واقعية ، لأن الولايات

المتحدة قد فقدت بريقها السابق وشبكة اتصالاتها الممكنة . ما العمل إذن ؟

لا يتوقع كر خلال السنوات المقبلة (إن لم تحدث تطورات اساسية في المنطقة نفسها) أكثر من تصحيح طفيف على السياسة الأميركية ، وذلك في أفضل الأحوال وقد يتكون هذا التصحيح من تخفيف حدة استيطان الأراضي المحتلة ، ومزيد من الليونة في محادثات الحكم الذاتي ، وتخفيف وتيرة الهجمات الاسرائيلية على جنوب لبنان ، ومزيد من التفهم في واشنطن للمبادرة الأوروبية ، أما في الأساس ، فما زال التيار الأساسي مهيمناً بل ان مجيء امثال ريغن وهيغ انتصار فعلي للسياسة الكيسنجرية ، لماذا ؟ لأن التيار الذي يمثله بول « يفتقد إلى الدعم في الوسطين الفكري والسياسي معاً » . من هنا لا يتوقع كر ان تشهد المرحلة الحالية (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) « أي محاولة امريكية حازمة للوصول الى حل فعلي للصراع العربي الاسرائيلي » . وان كان هناك من محاولة ما ، فيجب انتظارها من دول غرب أوروبا ، بالرغم من اعتراف الكاتب بحدود هكذا مبادرة إن لم تدعمها واشنطن .

أما بعد ، فالأولى ان نهنىء الناشر على هذه السلسلة الجديدة من الأوراق القصيرة عن الصراع العربي ـ الاسرائيلي . ان حجمها ، ووضوحها ، ومستواها العلمي ، عناصر تنبىء بتوزيع واسع لها ، بالعربية كما باللغات الأخرى . هذا على الأقل ما نتمناه. فهذه الدراسات أكثر من مقالة وأقل من كتاب ، وقد يكون هذا الحجم ملائماً لهذا العصر المتخم بالكتب والمجلات . زد على ذلك الجدية التي اتسمت بها منشورات المؤسسة ، والتي أكدتها هذه الأوراق مجدداً .

لكن ثمن الانتشار الواسع ليس بخساً . لقد افتقدنا عناصر الجدل ، وقد كان أحياناً حاداً ، الذي أثارته هذه الأوراق حين عرضت في سلسلة محاضرات المؤسسة ، مختصرة ، في خلال السنة الماضية . كما يفتقد القارىء أيضاً ، وهذا ثمن غالٍ جداً، معالجة الأوضاع العربية الراهنة بمواجهة (أو فلنقل إزاء ، لأن المواجهة أيضاً غائبة) هذه السياسات . إن الفهم العميق لأهداف الآخر ، بداية عمل لمواجهته . نعم ولكننا ما نزال نجهل الكثير عن امكانياتنا الذاتية وعن شروط هذه المواجهة . ألم يحن موعد النظر في سياسات العرب ؟ ألم يحن موعد المساهمة في تطور بدائل لما نحن عليه ؟

قد يختلف كيسنجر وبول ، ويتنافس كارتر وريغن ، ويتباعد بيريز عن بيغن . لكن للعبتهم قواعد . أما العرب ، فهم يتحاربون بدل أن يختلفوا ، ويتخاصمون بدل أن يتمايزوا . إن من يواجهنا موحد مجتمعياً ، (على حد أدنى) في نظرته الينا. بينما ما زلنا نتجاهل تجزئتنا ، ونوازي تنويعاتهم وانقساماتنا.لا حد أدنى يجمعنا ونحن نبدو أحياناً وكأننا لم نعد حتى نبحث عنه □